

تقديم الدكتور محمد غنيم

هذا الكتاب دراسة جادة هادفة للوصول إلى قلب الحقيقة بوسائل «التحليل العلمى والإحصائى»، وبحث مهم لكل مهتم بالمشكلة الصحية فى مصر يُهنأ عليه المؤلف.

إن مستوى الخدمة الصحية فى دولة ما، له ثلاثة محددات رئيسية:

[الناتج القومى الإجمالى، وأولويات الإنفاق التى يحددها صانع القرار، والنظام الاقتصادى للدولة].

والنظام الاقتصادى فى مصر يتبنى بشكل كامل نظام اقتصاد السوق، والذى تحول إلى رأسمالية طليقة، مما أدى إلى تفاوت طبقى حاد انعكس على مستوى الخدمات الأساسية التى توفرها الدولة وهى التعليم والصحة بشكل أساسى.

ومشاكل الرعاية الصحية فى مصر عديدة، منها التكاليف العالية للخدمة الصحية الجيدة، وتعدد الجهات التى تقوم بتقديم هذه الخدمة.

وتقوم وزارة الصحة حالياً بإعداد مشروع للتأمين الصحى فى مصر، وإنى أرى أنه عند صياغته النهائية يجب الالتفات إلى نقاط مهمة منها:

* مصادر الإيرادات لهذا المشروع؛ لأن ذلك يحدد نوعية وسقف الخدمات الطبية المزمع تقديمها دون مزايدة سياسية.

* كما أقترح أن يقتصر العمل فى هذا النظام على المستشفيات الحكومية فقط.

* وأخيراً، ضرورة تفرغ الأطباء المشاركين فى هذا النظام.

مُقَدِّمَةٌ

يمثل التعليم والصحة جناحي طائر النمو والتقدم في المجتمعات الإنسانية الحديثة، وبدونهما يسقط المجتمع البشرى في مستنقع أقرب إلى عالم الغابة والمجتمعات البدائية التي عرفها الإنسان في صدارة وجوده على سطح كوكبنا.

والمحلل المدقق فيما يميز الأمم الحديثة؛ سوف يكشف مقدار ما يحظى به هذان القطاعان من أهمية واهتمام؛ بينما الأمم الأقل تمدناً وتحضراً؛ تعاني من مشكلات معقدة فيهما.. ومن هنا فليس صحيحاً على الإطلاق الأخذ فقط بمؤشرات التصنيع أو النمو أو الادخار والاستثمار كدالة للتقدم بقدر ما ينبغي التركيز على مؤشرات الصحة النوعية والتعليم الكيفي والكمي كأساس لقياس هذا التقدم وما يحظى به البشر من رعاية واهتمام.

ولهذا السبب، استقر في الضمير والوجدان الجمعي للبشرية - بعد حربين عالميتين وحشيتين - أهمية الحق الإنساني الطبيعي في الرعاية الصحية وفي التعليم؛ فعمدت المؤتمرات الدولية؛ وأبرمت الاتفاقيات والمعاهدات العالمية من أجل أن يتصدر جدول أعمال الحكومات والشعوب الاهتمام بالرعاية الصحية والتركيز على التعليم.. كما جاءت مواثيق حقوق الإنسان العالمية بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (ديسمبر ١٩٤٨) أو العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ديسمبر ١٩٦٦) أو إعلان الحقوق الثقافية، الذي أصدرته ووقعته الدول الأعضاء في منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة عام (١٩٦٦)، مروراً بإعلان القمة الاجتماعية التي انعقدت في العاصمة الدانمركية (كوبنهاجن) عام (١٩٩٥)، والتي عرفت بمبدأ ٢٠/٢٠ وغيرها من الاتفاقيات والمؤتمرات والندوات حتى اليوم.

وقد انشغل العقل المصري خلال السنوات العشر الأخيرة بالحديث حول الرعاية الصحية ونظم العلاج، ولم يقتصر هذا الاهتمام والانشغال على الدوائر الرسمية أو الحكومية فحسب؛ وإنما تعداها إلى المنتديات العلمية؛ والمؤتمرات الشعبية والجمعيات الأهلية؛ والأحزاب السياسية في إطار انقسام حاد وواضح بدا جلياً بين تيارين فكريين؛ ومعسكرين أيديولوجيين؛ وكتلتى مصالح اقتصادية واجتماعية متناقضتين، بل متصارعتين إلى حد مكلف وضار.